

التعدد اللغوي بين التنشيط المعرفي والأمن الهوياتي للدول

Multilingualism between Cognitive Activation and Cultural Security for Nations

ريمة عباد

¹ المدرسة الوطنية العليا للعلوم السياسية (الجزائر)، traduc.abbad@gmail.com

تاريخ الاستقبال: 2024/06/15؛ تاريخ القبول: 2024/09/23؛ تاريخ النشر: 2024/09/25

ملخص: يعد التعدد اللغوي في المجتمعات المعاصرة من الهمم الثقافية – السياسية ذات الصلة الوثيقة بقضايا الهوية والبناء الوطني والوحدة الوطنية. يهدف المقال إلى تحليل إشكالية تحقيق التوازن بين التنشيط المعرفي اللغوي والأمن الثقافي للدول في ظل تداعيات العولمة التي تطرح عديد التحديات المرتبطة أساسا باستقرار الدولة الوطنية وتفاعلاتها الدولية وفق مقتضيات الأمن الهوياتي، ولعل أهمية البحث تتجلى في التركيز على ما يمكن تسميته باللغويات السياسية كمجال اهتمام علمي حيوي جديد من شأنه تقديم نماذج تحليلية تزاوج بين علم اللسانيات والعلوم السياسية في تحليل التفاعل الأمني الهوياتي.

كلمات مفتاحية: تعدد لغوي، تنشيط لغوي، أمن ثقافي، تفاعلات دولية.

Abstract: Multilingualism in contemporary societies represents a cultural and political challenge closely linked to issues of identity, civic construction, and national unity. This article aims to analyse the dilemma of achieving a balance between linguistic cognitive activation and cultural security for nations in the face of the repercussions of globalization, these Repercussions pose numerous challenges primarily related to the stability of the nation-state and its international interactions, according to the requirements of identity security.

The importance of this research seems evident in focusing on what is known as the political linguistics as a new vital scientific interest that would provide analytical models combining linguistics with political science while analysing the security-identity interaction of the international system units.

Keywords: multilingualism; Cognitive Activation; Cultural Security; international interactions

I- تمهيد :

تُمثل اللغة عصب الحياة، باعتبار أنّ نشأة اللغة في أوسع معانيها مرتبط بأشطة بيولوجية سابقة صاحبها لاحقاً عوامل ثقافية أوسع منها، وتحتل اللغة مكانة متميزة في المحيط الثقافي للمجتمعات لما لها من دور حاسم في نقل النظم والعادات والتقاليد ومضامين مجتمع معين تاريخياً لكوّنهما تعبير عن أحد أجزاء الوجود الفعلي، ولما لها من قوة الدلالة ومن قدرة استمرارية.

تعد قضايا الثقافة والهوية والمواطنة من الاهتمامات الحساسة التي تعتملي أولويات استقرار واستمرارية المجتمعات لاسيما مع حقبة العولمة التي اعتلت معها اشكالات التعدد اللغوي، تهديد الأمن الثقافي داخل المجتمع الواحد - طمس الهويات الثقافية واللغوية الوطنية عامة-، وآليات الادارة النظامية للتعدد اللغوي - الثقافي من مدخل التفعيل المعرفي بما يُعزز خصوصية الهوية الثقافية والولاء - الانتماء الوطني.

تتجلى أهمية الدراسة في سعيها لتحليل أحد أوجه جدلية التعدد اللغوي من مدخل ثنائي يُبرز أهمية المسألة في المجال البحثي العلمي، ويوازن بين حساسية المسألة في المجال الأمني الهوياتي، مع تحليل تداعيات التعدد اللغوي كإشكال وطني على التفاعلات الدولية من منظور المقاربة النظرية لمدرسة كوبنهاغن بما يتوافق ومقتضيات توسع مضامين الأمن القومي للدول. تبعاً لذلك، عمدت الدراسة إلى محاولة الاجابة على الاشكالية التالية:

فيما تكمن أهمية الموازنة بين التفعيل المعرفي وتعزيز دعائم ترسيخ أمن الهوية الثقافية الوطنية في سياق التعامل مع مسألة التعدد اللغوي؟.

منهجية الدراسة:

تشمل الدراسة تحليلاً للمعلومات المتاحة حول التعدد اللغوي والتفعيل المعرفي للتنوع الثقافي في المجتمعات المعاصرة وأثرها على الأمن الهوياتي للدول، لذلك تم تبني النموذج التحليلي لتناول هذه الدراسة التي تسلط الضوء على التعدد اللغوي واشكالاته مع اظهار التعقيدات المطروحة في التعامل مع الظاهرة على مستوى تفاعلات المجتمعات في ظل التغيرات الدولية.

محاور الدراسة:

1. التعدد اللغوي والتحديات الثقافية - السياسية
2. السياسات اللغوية ودورها في التفعيل المعرفي للتعدد اللغوي
3. التعدد اللغوي والأمن الهوياتي للدول: رؤية في منظور مدرسة كوبنهاغن

1. التعدد اللغوي والتحديات الثقافية - السياسية:

تعد اللغة عنصراً جوهرياً في بناء الفكر والثقافة ومتغيراً رئيسياً في قوالب البنى الاجتماعية والسياسية للدول، المسألة التي دفعت بالمجتمعات إلى إيلاء الاهتمام بتنمية اللغة وبصوغ سياسات لغوية تراعي خصوصيتها الهوياتية، باعتبارها تمثل مجموع الخيارات التي تنتهجها الدولة إزاء قضايا أمنها اللغوي، إذ أنّ كل سياسة لغوية مبرر لها بقرار سياسي إنّما هي تعبير عن مساعي صيانة وتأمين هوية مجتمع بعينه وللأمن القومي.

1.1. التنوع/التعدد اللغوي: دراسة مفاهيمية

● التنوع اللغوي:

ينم مفهوم التنوع اللغوي عن أحد أهم الظواهر اللغوية القديمة إلا أنها تعرف انتشارا واسعا في أواسط المجتمعات الدولية المعاصرة، حيث ساهمت عوامل عديدة "الحضارة، الأيديولوجية، الاقتصاد، العملة، التاريخ، السياسية .." في تعميق مظاهر التباين اللساني في التركيبة المجتمعية للدول بمنطق الاختراق للمنظومة اللغوية لتلك الدول.

ويُشير مصطلح التنوع اللغوي إلى "تعدد الصيغ المختلفة في لغة من اللغات" (دمياطي، 2017، صفحة 55)، وهو ينم حسب (مُجد عفيف الدين دمياطي) عن: "شيء أقل من اللهجة وقد يكون أكبر من اللغة، فاللغة بأسرها تنوع لغوي والاستعمالات المختلفة للغة واحدة التي ترتبط بمنطقة خاصة أو جماعة خاصة تسمى تنوعا لغويا". (دمياطي، صفحة 51) يرى (كمال بشر) في مؤلفه "علم اللغة الاجتماعي" أن التنوع اللغوي يدل على: "التفرع في اللغة الواحدة وانقسامها إلى لهجات مختلفة"، بحكم عديد العوامل الاجتماعية والجغرافية التي تدفع في هذا الاتجاه التشعبي للغة الواحدة. (بشر، صفحة 139) وذهب (برنار صبولسكي) إلى الرأي ذاته في مؤلفه "علم الاجتماع اللغوي" بقوله: "تعد الازدواجية والتعددية سواء كانت خاصة بشخص بعينه أو جماعة اجتماعية معينة من أهم المظاهر اللغوية الشاهدة على التنوع اللغوي الجدير بالملاحظة والاهتمام". (صبولسكي، 2010، صفحة 131)

● التعدد اللغوي:

يُرى التعدد اللغوي لدى مجموعة من دارسي الظاهرة اللسانية إلى أنه مرادف للتنوع اللغوي، باعتباره ينم عن: "التنوع بغية معرفة القيمة وتقييم الذات"، وبعد (هارالد هارمان) أحد معتنقي هذا الاتجاه، يرى في مؤلفه "تاريخ اللغات ومستقبلها" أن التعدد اللغوي هو تنوع لا يمكن الاستغناء عنه من أجل مواجهة متطلبات الثقافة المحلية والمحافظة على السلوك الاجتماعي، باعتباره أداة للهوية الانسانية". (هارمان، 2006، صفحة 43)

كما ذهب البعض الآخر للإشارة للمصطلحين تحت مسمى التباين اللساني وهو ما أشارت إليه (جوليت غرامادي) بقولها: "التنوع أو التباين يتجلى في استعمالات وفي بني منظومة واحدة، كذلك من الممكن أن يتميّز هذا النشاط بالتباين بين الألسنة". (غرامادي، 1990، صفحة 32)

من جهة أخرى المدخل اللغوي لمصطلح التعدد اللغوي يُشير إلى أن التعددية في اللغة العربية تنم عن المصدر الأصلي تعدد، ومنه يُقال تعدد يتعدّد تعدداً، أي صار ذا عدد وعليه يُشير إلى التعدد اللغوي في مجتمع أو دولة معينة. (بن فارس بن زكريا، صفحة 29)

إذن اصطلاحاً يَنم التعدد اللغوي عن: "استعمال أكثر من لغة واحدة أو القدرة بأكثر من لغة سواء تعلق الأمر بالفرد أو المجتمع". وفي تعريف آخر (جوليت غرامادي) ترى أن: "الثنائية اللغوية أو التعددية اللغوية استعمال منظومتين أو أكثر من جانب المتكلمين في متحد واحد". (غرامادي، صفحة 115)

كما عرف (لويس كالفرن) التعدد اللغوي بأنه: "قدرة الفرد على استخدام أكثر من لغتين". (كالفرن، 2008، صفحة 397) وذهب في نفس السياق (مايكل كلين) بقوله أن: "التعدد اللغوي يحيل سواء على استعمال اللغة أو قدرة الفرد أو على الوضعية اللغوية في أمة كاملة أو مجتمع". (كولماس، 2018، صفحة 153)

تبعاً لما سبق، تم ظاهرة التنوع اللغوي على حالة الانقسام الحاصلة على بنية اللغة، أما التعدد اللغوي كظاهرة ناجمة عن الانفتاح على الحضارات والثقافات الأخرى فتشير إلى قدرة الفرد أو المجتمع على استعمال أكثر من لغة واحدة، إلا أن التعدد اللغوي ينضوي ويحمل معنى التنوع اللغوي.

2.1. اشكالات الاستثمار الثقافي – السياسي للتعدد اللغوي

تعتبر اللغة عالم روحي وسيط في المنظومة القيمية للمجتمعات الإنسانية، ولا شك أن دعم الدراسات اللغوية المحلية من قبل النظم السياسية أو الجهات البحثية العلمية الأكاديمية المحلية فيه دلالة ضمنية ومباشرة عن أولوية الاستثمار السياسي للغة، لاسيما في ظل العلاقة الوطيدة بين اللغة والثقافة والفكر، وغالبا ما يحمل الدفاع عن نسبة لغوية في إطار التعددية الثقافية دفاعاً عن أبعاد ثقافية – فكرية تعيد توزيع العلاقة بين الأمم على الأسس السياسية، لتضحى بذلك اللغة أوسع من أن تُحتزل في وظائف الإنشاء والتبليغ والتواصل لتتم اللغة عن طاقة وعي تكوينية تبتكر العالم المعيش على نحو جديد.

2.2. الاستثمار الثقافي للغة بين الأثر المعرفي وتعزيز المواطنة

تحظى دراسة التواصل البشري باهتمام بحثي منذ القدم نظرا لدورها الجلي في تطوير مسارات التنمية الانسانية لا سيما في بعدها الثقافي – الفكري الى جانب بقية الابعاد الاقتصادية والسياسية ..، وفي سياق تطور اليات وقنوات تواصل المجتمعات الانسانية بدأت تطفوا على السطح اشكالات الموازنة بين الانفتاح اللغوي في شكل التنوع/التعدد وأولويات الحفاظ على اللغة الأم لما تؤديه من وظيفة حساسة في المجتمع، ليرز معها تحدي الادارة الرشيدة وطنيا للانفتاح المعرفي اللغوي للمجتمع على الثقافات الأخرى بالتوازي مع تفعيل ميكانيزمات الاعتزاز باللغة الأم توطيدا لمضامين المواطنة، ولعل أن المسألة الأهم حتى لا يأخذ التعدد الثقافي على خلفية الانفتاح الانساني مضمون التهديد لابد من تجاوز التعامل مع المسألة اللغوية من مدخل دسترتها إلى مدى الاهتمام باللغة الأم وطنيا واستعمالها والاحتياج اليها وتنمية الدور الذي تؤديه في المجتمع المحلي، وفي ذلك يقول (الودغيري): "إن اللغة لا تعيش بالدستور ولكن بالاستعمال في المجالات النافعة، ولا تحميها القوانين بل يحميها أهلها بالاعتزاز بها وفرض وجودها" (الودغيري، 2014)، وعليه أهمية المسألة اللغوية في كونها لغة الهوية الجماعية لأفراد المجتمع ولغة ثقافته وتاريخه ومنظومته القيمية الحضارية مما يجعل التعامل منها يُزواج بين اللغة كمسألة روحية رمزية وبين اللغة كمتغير رئيسي يرسخ دعائم الانتماء والمواطنة.

إذ أن الاستثمار الثقافي في التعدد اللغوي يأخذ قيمته الايجابية في التنمية المجتمعية الانسانية كلما تم التعامل العقلاني النظمي الرشيد مع باقي اللغات كوسيط ثقافي وكقنوات ناقلة للإنتاج الفكري التكنولوجي "سواء في صيغة تعليم جديد أو الترجمة" بالشكل الذي لا يمس دعائم المواطنة، اذ يتعدر الفصل بين الشأن اللغوي والشأن المعرفي والقضايا الانتماء والولاء الوطني. (المسدي، 2014)

ولعل الربط بين ابراز جوهرية المسألة اللغوية وترقيتها في الاطار التفاعلي لمسألة التعدد اللغوي وبين المواطنة راجع بالأساس إلى أنّ هذه الأخيرة وان كانت تعبر عن قيد قانوني يُنم في اوسط معانيه عن انتماء الفرد إلى مجتمع ما يتفاعل ضمنه وفق أطر دستورية تكفل حقوقه وتضمن واجباته، فإنّ للبناء المواطني دور جوهرى أولاً في تحقيق الوحدة والاندماج الوطني وثانياً في الادارة الرشيدة للتعدد اللغوي والتنوع الثقافي وثالثاً في ترسيخ الهوية الوطنية لاسيما في شقها اللغوي.

2.3. الاستثمار السياسي للغة بين متطلبات تطوير البحث العلمي وتهديد انعدام الاستقرار الداخلي

في ظل الادراك الفعلي لتأثير التعدد اللغوي على التحصيل اللغوي لأفراد المجتمع في مختلف الأطوار العلمية، إلا أنّ ذلك لا ينفي أهمية اللغات الجزئية في إثراء وتطوير البعد الأكاديمي البحثي للدولة، ويُسْتَدَل في بداية هذا التحول في توظيف اللغات واللهجات من بعدها العلمي البحثي إلى الأبعاد الثقافية - السياسية في العلاقات الدولية مع دراسة أعمال العالم اللغوي الألماني (ليو فايسغيربار Leo Weisgerber 1899-1940) في لقاء علمي بـ "جامعة مونستر 2000م"، الذي أظهرت كتاباته كيف تعاملت دولة فرنسا بعدما استعادت سيادتها على إثر الحرب مع ألمانيا مع الباحثين الفرنسيين الذين ابان الحرب اشتغلوا على البحث في اللغات المحلية على اساس علمي بحثي، وتم توجيه تهمة الانفصال وتفكيك الوحدة السياسية والثقافية الفرنسية لهم، باعتبارها وحدة تشكلت عبر التاريخ من خلال اللغة الفرنسية الأم، وجرّدوا من صفة العلماء. (Weisgerber, 1971, pp. 10-

23)

إن الاضطهاد اللغوي للغات الوطنية القديمة - حظر استعمالها العمومي والبحثي العلمي - الذي مارسته دولة فرنسا كمثال يضرب بجذوره إلى فترة 1940-1945، أمّا يؤكد أقدامية التحول في التعرض ل اللغة كرهان وحدة سياسية وطنية أكثر من مجرد كونها اشكال بحثي علمي بحت، كما أنّ الاضطهاد اللغوي كظاهرة لم يعرف نهايته إلا قبل بضعة عقود بعدما أضحت حماية الحقوق اللغوية جزء لا يتجزأ من حماية حقوق الانسان، المسألة التي تؤكد أولوية الوحدة والاستقرار السياسي على نقاشات الاثراء اللساني/اللغوي في مجال البحث والتطوير العلمي.

من جهة أخرى، لاتزال تشهد بعض الدول ما يعرف بـ "مقاومة اللغات الأم"، فعلى سبيل الذكر لا الحصر مقاومة "لغة الرومانش في سويسرا للغة الألمانية"، باعتبارها مقاومة مرهونة ببقاء السلالة التي تنتمي إليها وببقاء الخصوصية القومية والانتماء الوطني، (Vossler, 1960, p. 88) وهي مسألة تؤثر بدورها على العلاقات السويسرية الأوروبية، وبالأخص السويسرية - الايطالية والسويسرية - الألمانية، المسألة التي تظهر تأثير اللغة على التفاعلات البنائية للدول.

وفي نفس السياق، يبرز دور اللغة في الانتشار الثقافي - الفكري أي الهيمنة الفكرية كأهم الرهانات السياسية التي تواجه النظم الوطنية من خلال ما أشار إليه (هاينريش هاين Heinrich Hein)، كيف أنّ الفضل في انتشار المرجعيات الفلسفية الفكرية التي هيمن عليها الفكر اليوناني تعود لدور وأهمية اللغة، بحيث لولا (مارتين لوتر Martin Luther) الذي ابتكر اللغة الألمانية بفضل ترجمته الكتاب المقدس من لغته الأصل اللاتينية/اليونانية إلى الألمانية ومساهمته في ترجمة الكتابات الفلسفية لـ (إيمانويل كانط 1720-1808)، ما كان ليكون حديث عن ثورة ثقافية وابتكار هوية ثقافية جديدة أساسها اللغة دُعمت بالوظيفة السياسية - خلقت اللغة الألمانية الوحدة الألمانية-، حيث ظلّت التبعية الفكرية اللغوية الثقافية للمرجعيات اللاتينية. (Heine,

1997, p. 42)

اتساقا وما سبق ذكره، لم يكن الفصل بين اللهجات والتنوع اللغوي يوما ما فصلا يستوجب التعامل معه وفق النظرية اللغوية، بل ظلَّ على مرِّ التاريخ إشكالا سياسياً متخفياً ضمنياً في المناهج والسياسات اللغوية المعتمدة وطنياً، بحكم أنَّ السلطات الأكاديمية تُؤثر عليها إن لم يكن تُحركها سلطة سياسية في العمق، ليعتلي لاحقاً الأشكال اللغوي أولويات أجندة الأمن القومي للدول، لا سيما في ظل بداية التعرض لدراسة اللسانيات دراسة تاريخية مجتمعية في أصل اللغة واعتبار الحدود الفاصلة بين اللغات حدود وهمية - ضمن الدراسات الاقليمية-، المسألة التي تجعل من مبدأ العلاقات الجغرافية بهذا المنطق اللاحدودي الواضح للغة مبدأ يُثير المسائل الانفصالية على خلفية لغوية وبما أنَّها حاوية للثقافة والفكر فهي تُثار كمسائل انفصالية على خلفية هوياتية. ومنه أصبحت اللغة تُدرس ويُدافع عليها كاستثمار سياسي يُجسد الوحدة الروحية التاريخية للدول وللخصوصية مجتمعاتها، سواء في اطار التنوع اللغوي الذي يُعامل معه - غالباً - كمطلب حقوقي وسياسي محلياً يُرى كمدخل ايجابي - عند الحديث عن تنوع اللهجات المحلية-، أو في اطار التعدد اللغوي بناء على ما يفرضه الواقع الدولي اللغوي "لغة الاقتصاد، التفاوض .."، ويتم التعامل معها من مدخل الازدواجية اللغوية الغائية والتداخل الثقافي في ظل متطلبات الرهان الثقافي اللغوي الحاضر على خلفية التوظيف السياسي للغة.

2. السياسات اللغوية ودورها في التنفيع المعرفي للتعدد اللغوي

إنَّ التداخل بين اللغة والسياسة قديم قدم التاريخ الإنساني، نظرا للوعي بالحضور اللغوي وأدواره في شتى مجالات الحياة، إلا أنَّ المسألة أخذت حيزها الفعلي الممارساتي مع تطور شكل الدولة ما دفع باتجاه تطوير سياسات لغوية تُمثل الخيارات الكبرى للدول في مجال العلاقة بين اللغة والمجتمع.

عمق اعتلاء مسائل الأمن المجتمعي أجندة الأمن القومي للدول على خلفية التطورات التاريخية المرتبطة بمرور فواعل جديدة في النظام الدولي ومفاهيم جديدة متعلقة باللغة والمعرفة والمجتمع، عملية الاستقطاب البحثي الأكاديمي لدراسة مواضيع التعدد اللغوي والسياسات وعمليات التخطيط اللغوي المرتبطة به.

تُعنى السياسات اللغوية بالإجراءات القانونية والتنظيمية التي تقوم بها دولة أو هيئة ما تجاه لغة/لغات معينة على المستوى الداخلي والخارجي، (طوليفسن و جيمس، 2007، صفحة 25) غير أنَّ نجاعة الخيارات التي تنتهجها الدول ازاء مسائلها اللغوية مرهون بالتشخيص الفعلي الدقيق لواقعها اللغوي.

1.2 السياسات اللغوية: التصور السوسبولوجي

تلعب السياسة دورا مهما في توجيه اللغة للاضطلاع بوظائفها العديدة "التفاعلية، التواصلية، نقل القيم والثقافة، الوحدة المجتمعية، الانتماء الهوياتي..."، كما تؤثر السياسة في نفس الوقت على تشكيل القوى الثقافية والاجتماعية على غرار السياسية، نظرا لما ينتج عن هذه القوى من تحولات عميقة تنم عن اختيارات اجتماعية ولسانية، ومن هنا يأتي الربط بين السياسة كممارسة ضببية قانونية شرعية واللغة كظاهرة اجتماعية وأداة تمارس نوع من السلطة على النظامين السياسي والاجتماعي للدولة نتيجة تنظيمها لفضاء لغوي محكم.

من وجهة نظر سوسولوجية، السياسة اللغوية تنم عن مجموعة الخيارات الواعية والقائمة بين اللغة والواقع الاجتماعي، تهدف إلى إحداث تغيير محدد في الحياة اللغوية بموجب قرارات سياسية. (طوليفسن و جيمس، صفحة 26) تتباين الدول في سياساتها اللغوية بتباين الدول وخصوصية التركيبة المجتمعية، غير أنّها سياسات لا تخرج عن النماذج التسعة التي حددها الباحث اللساني الكندي الأصل (جاك لوكليير J. Leclerc ، والتي يُمكن أن نشير إليها كالاتي: (Leclerc , 2021)

1. سياسة الاستيعاب: تنم عن أهم وسائل التدخل في المنع والاقصاء والتهميش الاجتماعي، تقوم كسياسة على تنميط مجموعة لغوية في شكل أقلية، كما قد تعبر عن اللجوء في حالات قصوى إلى القمع أو تصفية بعض الأقليات اللغوية.
2. سياسة الأحادية اللغوية: تقوم هذه السياسة على دعم لغة واحدة داخل المجتمع والتي في الأساس هي لغة غالبية مواطني الدولة وقد تعبر عن لغة أجنبية أو لغة المستعمر، وتصنف الدول التي تنتهج هذه السياسة إلى:
 - ✓ اعتماد الدولة لغة رسمية وطنية واحدة.
 - ✓ اعتماد لغة رسمية أجنبية أو استعمارية كالسياسة اللغوية مثلاً في أنغولا وأوغندا والموزنبيق.
3. سياسة عدم التدخل: في هذا النوع من السياسات يظهر وكأنّ الدولة تتجاهل الاشكالات اللغوية القائمة وتترك علاقات القوى المجتمعية الموجودة لتتطور بشكل طبيعي، لكن في الحقيقة يوجد تخطيط ضمني في عمق سياسة الدولة محل الدراسة لصالح اللغة المهيمنة، وغالباً ما تكون هذه السياسات غير مُرسمة لكنها تستدعي مبادئ الاختيار الحر والتسامح وقبول والاختلاف، وتعد ألمانيا وأندونيسيا واليابان من بين الدول التي تنتهج هذه السياسة.
4. سياسة الثنائية والثلاثية اللغوية: وتقوم على اعتراف السلطة التشريعية لذلك النظام السياسي بالمساواة التامة بين لغتين أو أكثر، وهي مسألة تمنح مواطني المجتمع الحق في اختيار أي من اللغات الرسمية واستعمالها داخل مؤسسات الدولة، ويمكننا أن نُميز ضمن هذه السياسة بين ثلاثة أنواع من الثنائيات:
 - ✓ ثنائية قائمة على حقوق فردية بدون حدود جغرافية مثلما هو الأمر في كندا وجنوب أفريقيا، كازاخستان وكينيا وأفريقيا الوسطى.
 - ✓ ثنائية قائمة على حدود لغوية نطاقية وهي سياسة تنطبق على أعضاء جماعة لغوية تُقيم في منطقة معينة، وهي سياسة منتهجة في فنلندا، هاواي.
 - ✓ ثنائية قائمة على الحقوق الإقليمية تقوم على أساس أن اللغات المتنافسة في دولة ما منفصلة بواسطة حدود جغرافية، أي أنّها حقوق لغوية تمنح للمواطنين المقيمين في منطقة ما وبمجرد تغييرها يُجرمون من تلك الحقوق، وهي سياسة مطبقة في بلجيكا والكاميرون.
5. سياسة تعدد لغوي استراتيجي: تنتهج الدول هذه السياسة المبنية على اختيارات منفعية، حيث أن لغة الدولة الرسمية قد تكون واحدة، إلا أنّها قد تتبنى لغتين أو أكثر كقيمة مضافة بما تفرضه المصالح التواصلية، أو الوضع السياسي أو الاقتصادي أو الاجتماعي، دون تفضيل لغة على أخرى أي الاستثمار الايجابي للتعدد اللغوي، ونجدها سياسة لغوية منتهجة في أستراليا والنيجر والهند.
6. سياسة لغوية مختلطة: نلاحظها في الدول التي تتبنى سياسات لغوية متباينة في الوقت ذاته، مثلاً:
 - ✓ سياسة عدم التدخل والسياسة اللغوية القطاعية "ألمانيا، النمسا، التشيك، طاجكستان".
 - ✓ سياسة عدم التدخل وسياسة الاستيعاب "إيرلندا الشمالية وبوتسوانا".
 - ✓ سياسة انعاش اللغة الرسمية وسياسة الاستيعاب وسياسة الثنائية الجغرافية "البوسنة وباكستان".

7. سياسات لغات بوضيحات قانونية مختلفة: يهدف هذا النوع من السياسات اللغوية إلى توفير الموازنة بين لغة الأثرية ولغات الأقلية بواسطة التشريعات القانونية، توسع من حقوق الأغلبية اللغوية وتضيق من حقوق الأقليات اللغوية، هذه الأخيرة التي تحظى ببعض الامتيازات في القطاعات الحيوية للدولة، ومن الدول التي تتبناها نجد "ألبانيا، بلغاريا، الصين، كرواتيا والسويد".
8. سياسات لغوية قطاعية: اين تقوم الدولة بتبني تشريعات في قطاع معين أو أكثر دون غيره من القطاعات، وغالبا ما يحظى قطاع التربية بهذا الامتياز في هذا النوع من السياسات اللغوية، نجدها في كل من أستراليا، الدنمارك، فرنسا، اليونان والبرتغال.
9. سياسة التدويل اللغوي: غالبا ما تتبنى هذه السياسات اللغوية الدول ذات التاريخ الاستعماري، وتمارس سيادة على المستوى اللغوي وراء حدودها الجغرافية، ومن بين هذه الدول نجد فرنسا، بريطانيا، ألمانيا، البرتغال واسبانيا.

2.2 التفعيل المعرفي للتعدد اللغوي على ضوء أهداف السياسة اللغوية

ترتبط عملية التفعيل المعرفي الأكاديمي بطبيعة السياسات اللغوية التي ينتهجها النظام السياسي للدولة محل الدراسة، هذه السياسات اللغوية تتأثر هي الأخرى بالعلاقات التاريخية للدولة وبطبيعة مصالحها الاقتصادية وكذا بوضعها الجيوسياسي الإقليمي، فضلا عن طبيعة خصوصية مجتمعها. غير أنه من الناحية العقلانية يمكن الإشارة إلى مجموعة من النقاط التي من شأنها أن تزيد أو تُخف من عامل الفاعلية المعرفية للسياسات اللغوية المتبناة، منها على سبيل الذكر لا الحصر:

- تبدأ ازدواجية اللغة/التعدد اللغوي مع بداية التنشئة الاجتماعية مجتمعياً "قابلية التشكل" ومع التمدد أكاديمياً - سياسياً في اطار التنشئة والثقافة السياسية، فكلما كان هذا التعدد معترفاً به وممنهج بسياسات لغوية وبخطيط لغوي محكم كلما كان تعدد لغوي يُضفي اثاراً معرفية وفاعلية لغوية ثقافية - أكاديمية لمواطني المجتمع، وكلما تعامل معه النظام السياسي كقيمة مضافة لا تطرح تهديد على الأمن الهوياتي المجتمعي للدولة.
- فهي فاعلية مرهونة بقدرة الدولة المعنية على تأمين مستوى الأداء اللغوي للغة الأصل لدى مواطنيها، ومن ثم التخطيط العقلاني لتبني لغة ثانية أو لغتين لأغراض أكاديمية أو مصلحة اقتصادية دون تأثير مواطنيها بسياسة الجذب للغات الأجنبية المتبناة، بحيث يتم تبنيها كلفة معرفة لا لغة فكر.
- تبني التعددية اللغوية بعيداً عن ما يعرف بـ "العقدة اللغوية" «حيث أن السياسة اللغوية التي تتبناها الدولة لا بد أن تقوم على: أولاً: فكرة استثمار المواطن لقدراته اللغوية من خلال التحكم في هذه اللغة وثانياً: تنمية قدرته على معرفة الواقع، وكلما نجحت السياسة اللغوية في تحقيق هذين المستويين كلما ارتفعت الفاعلية المعرفية للتعدد اللغوي في المجتمع، وكلما فشلت في ذلك كلما كانت سبباً في خلق انقسام طبقي مجتمعي على أساس لغوي فكري ثقافي لا مادي - وهو الأخطر-، لما يؤدي إليه من تمزق المجتمع وتبني خصوصيته الثقافية الهوياتية والخصوصية المجتمعية. (الرجل بلغة الأصل أي هوية المجتمع ومساعي التشبه فكراً ومظهرها بلغة وثقافة الأخر).
- تأثر السياسات اللغوية بالمنافسة السياسية داخل الدولة، كلما خضعت سياسة التخطيط اللغوي وعملية رسم السياسات اللغوية للتجاوزات السياسية سواء بخلفية استعمارية تاريخية أو لضعف ممارسة سياسية في ظل اهمال متطلبات الأمن المجتمعي، كلما انتفت صفة الاستقرار والرجاحة العقلانية لهذه السياسات، وضاعت القيمة المعرفية المتبتغة من التعدد اللغوي وكانت سبباً لخلق فوضى مجتمعية وجيل خال مظهرها وفكراً من ثقافة المجتمع وهويته.
- تؤثر السياسات اللغوية للدولة ما وتُحقق نتائجها المرجوة من تبني التعدد اللغوي، كلما حرص النظام السياسي من خلال قنواته الرسمية وغير الرسمية، المكتوبة والسمعية والبصرية على منتهجت وتوجيه هذا الادراج التعددي اللغوي في المجتمع، بالشكل الذي

يخلق قيمة علمية معرفية مجتمعية - أكاديمية بالموازاة وذلك تحمل هذه السياسات الممنهجة عملية غرس وتدعيم وترسيخ لقيم وثقافة ولغة وهوية مجتمعا، أي أنّ تخلق الاعتزاز بحوية مجتمعا في فكر ونفسية المواطنين مع توجيه النظر لأهمية تعلم اللغات الأجنبية لمصلحة معرفية.

أما بالنسبة للازدواجية اللغوية داخل مجتمع ما - نتحدث عن لهجات داخل نفس المجتمع -، لا بد للدولة لتفادي الصدام اللغوي بين المواطنين أي فئة الأغلبية وفئات الأقليات اللغوية أن تتبنى سياسة لغوية صارمة تؤسس للغة رسمية واحدة أو اثنين بالموازاة وتضمن خطأها السياسية والاقتصادية والاجتماعية ونصوصها القانونية فكرة انتفاء أي خطر يمكن أن تشكله تنوع اللهجات داخل مجتمعا بالشكل الذي يثبط كل محاولات خلق عدم استقرار داخلي باستغلال هذه المسألة من جهة، وبالشكل الذي يدحض أي إمكانية نشوء حساسية بين مواطني المجتمع الواحد بشأن هذا التنوع، وهي مسألة صعبة جدا على السلطة السياسية تتطلب التنسيق والمراقبة بين سياسات التنشئة السياسية والثقافية والرفع من مستوى الشعور بالانتماء والاعتزاز بالهوية الوطنية.

3. التعدد اللغوي والأمن الهوياتي للدول: رؤية في منظور مدرسة كوبنهاغن

إنّ عملية الربط بين اللغة وتخصص العلاقات الدولية تتم من زاوية تحليل معينة عبر متغير وسيط يتمثل في الفكر السياسي - الغربي بدرجة أولى-، باعتبار أنّ دراسة هذا الأخير تُمكن من تحديد الجذور الفكرية والفلسفية للنظرية السياسية الحالية بما يُؤهل لفهم الواقع الدولي، إذ أنّ تفحص النصوص الأصلية للمفكرين السياسيين يتم بدراسة اللغة، التي تحمل بدورها أفكار تُعبر عن رؤية المفكر عن العلاقات الدولية "سلمية/ صراعية/تعاونية/تنافسية"، كل مقارنة منها تحمل رؤية هيمنة وفق أدلة فلسفية وحجج تاريخية وبمداخل مفاهيمية تحليلية خاصة بما.

تُعد اللغة منبع المصطلحات والمفاهيم وكما هو معلوم تحتل المفاهيم مكانة محورية في حقل العلوم السياسية امبريقاً ونظرياً ومنهجياً، بما يمكن الباحث في التخصص من معالجة الظاهرة السياسية وتفسيرها والتنبؤ بمنحى تطورها. اتساقا والتطور النظري في تحليل العلاقات الدولية عقب نهاية الحرب الباردة، ارتبط مفهوم الأمن بمفهوم الهوية الذي يعبر في أبسط معانيه عن "انتماء الفرد أو الجماعة لواقع مجتمعي دون غيره"، وبما أنّ العقيدة الأمنية للدول مسألة ذات صلة وثيقة بالهوية الوطنية، برز الأمن الهوياتي - أحد أجزائه الأمن اللغوي- كأهم الأبعاد الأمنية لتحقيق الأمن القومي الشامل للدول.

من جهة أخرى، إنّ التعرض بالدراسة والتحليل لمفهوم الأمن الهوياتي كمصطلح مركب ينم عن العلاقة بين متغيري الأمن والهوية مسألة بالغة التعقيد، باعتبارها دراسة تأخذ بعين الاعتبار بعدين أساسيين: البعد الداخلي الثقافي- الاجتماعي- السياسي في تحليل الهوية الوطنية لمجتمع ما والبعد الأمني للدولة في تحليل العقيدة الأمنية للدولة محل الدراسة وتصوراتها لذاتها ووضعها الدولي.

ورغم تناول عديد مقاربات نظرية العلاقات الدولية بالدراسة والتحليل لمسألة العلاقة بين الأمن والهوية أو الأمن الهوياتي، إلا أننا ركزنا خلال دراستنا هذه على المنظور التنظيري التحليلي لمدرسة كوبنهاغن. برزت مدرسة كوبنهاغن كأحد المدارس اللسانية الغربية الحديثة - الأوروبية - في مؤتمر لغوي عقد عام 1953م مع اللغويان (لويس هيلمسليف و هانز أولدال)، اللذان اتخذوا من الكلمة الاغريقية "Gloss" التي معناها "العلاقة" مصطلحاً أساسياً يُحدد اتجاه المدرسة. (الومالي، 2018، صفحة 25)

أما على صعيد العلاقات الدولية، تنامت على إثر انتهاء الحرب الباردة وبروز مشاكل داخلية ك "انقسام المجتمعات، الهجرة، الارهاب، المخدرات .." الدراسات حول الإشكالات الداخلية التي من الممكن أن تُشكل تهديداً أساسياً لأمن المجتمعات، وفي هذا السياق ظهرت مدارس أمنية جديدة ربطت بين الأمن الداخلي والخارجي للدول، وتُعد مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية أحد هذه المدارس التي نشأت عن "معهد كوبنهاغن لأبحاث السلام في الدنمارك 1985م"، وكان أول من أشار إليها بهذه التسمية (بيل ماك سوني

سنة 1996م) مُشيدا بالإسهامات النظرية لكل من المفكرين (باري بوزان Barry Buzan وأول وايفر Ole Waever) حول الدراسات الأمنية.

1.3. الأمن المجتمعي ونظرية الأمانة وفق طروحات المدرسة:

تستند مدرسة كوبنهاغن ابستمولوجيا في تحليلها للأمن في العلاقات الدولية على مفهومي الأمانة والأمن المجتمعي، باعتبار أن تحليلها تزامن مع عودة خطابات "الهوية الوطنية، السرديات الوطنية العظيمة"، أي مع كل ما له علاقة إعلامياً وخطابياً وسياسياً بإعادة بناء الهوية الوطنية في الغرب كناقش ثقافي سياسي، في ظل تمييز هذه الهوية عن الآخر.

● نظرية الأمانة:

إنّ دراسة موضوع اللغة والأمن يجد سندا نظريا في "مفهوم الأمانة"، الذي تبنته مدرسة كوبنهاغن في تحليل تفاعلات العلاقات الدولية، حيث أن المدرسة جمعت بين متغيري اللغة/الهوية والأمن ضمن مضامين الأمن المجتمعي، ومن هنا فإنّ الدول تنظر لكل ما هو تهديد لخصوصية مجتمعاتها على أنه تهديد محتمل أو قائم لهويتها الوطنية، تبني سياسات بإجراءات سلطوية تأمينا لأمنها القومي الشامل.

(Huysmans, 2006, p. ..)

تعتبر نظرية الأمانة التي طورها أولي وايفر من خلال مقاله "الأمانة ونزع الأمانة" من أبرز اسهامات المدرسة لدراسة الشؤون الأمنية، وهي كعملية يتم من خلالها تحويل الاشكالات إلى مسائل أمنية/الخطاب الأمني، وتنم الأمانة عن الفعل الخطابي في مجموعة سياسية لمعالجة مسألة على أنها تهديد وجودي لقيم وحدة سياسية/مجتمعية معينة، بالشكل الذي يؤهل للجوء إلى تدابير استعجالية واستثنائية للتعامل مع هذا التهديد. (Stritzel, 2007, p. 358)

وعليه تنم الأمانة عن إضفاء طابع التهديد الأمني على مسألة هي في الأصل غير ذلك عبر عملية خطابية، ومنه أمانة مسألة اللغة والهوية كموضوع مرجعي في جوهره ينم عن عملية خطابية للاستدلال بوجود تهديد معنوي أو مادي يمس هذان المتغيران المجتمعيان، مما يستوجب التعامل معه وفق نطاق السياسات العامة الطارئة، (حمشي، 2018، صفحة 345) اتساقا مع ذلك ربط رواد المدرسة موضوع الأمانة بالسياسات العامة للدولة أي الأمانة في مستواها المجتمعي المحلي، وحسب نظرهم الأمانة تتم بتدخل طرفين هما صناع القرار والمجتمع كشرط أساسي لحدوثها، وأهمية طرف المجتمع حسب وايفر تنبع من اعتبارين هما:

✓ تبني المدرسة الأمن المجتمعي كإطار بديل للأمن القومي - مرجعية المجتمع-.

✓ تبني المدرسة مفهوم لغوي للأمن يقوم على البنية الخطابية للفعل.

فالأمانة من منظور وايفر إذن فعل لغوي وعملية تحديد موضوع للأمن ومن ثمّ تحديد مصادر التهديد ضده، وتنجح العملية كلّما

تم اقناع أفراد المجتمع بأولوية التعامل مع الخطاب الموجه لهم باعتباره مسألة تهديد وجودي. (Buzan, Waever, & de Wilde, 1998, p. 26)

اتساقا وما سبق، فإنّ أمنه المسألة اللغوية عملية حساسة جدا لأنها ذات علاقة وطيدة بالأمن المجتمعي الذي ينم عن خلق توازن فعلي بين الخصوصية "الثقافية، الدينية، اللغوية، العرقية" وضرورة بناء منطق الاندماج القومي للمواطنين في بناء مجتمع تعددي، فضلا عن ذلك عندما تعتبر المخاوف الأمنية المجتمعية متضمنة في مفهوم الأمانة يضحى الدفاع عن تأمين الهوية المجتمعية بمثابة الخطاب اللغوي المتوفر لتأمين الفاعل، وعليه الأمانة في المجتمع محددة بتحديد "الأنا والآخر"، أي حماية هويتي مقابل هويتهم.

• معضلة/مأزق الأمن المجتمعي

بما أنَّ الأمن المجتمعي يتعلق بقدرة المجتمع على الاحتفاظ بطابعه الأساسي في ظل ظروف متغيرة وتحديات محتملة أو فعلية، فإنَّ المسألة متعلقة في جوهرها بحماية وتأمين الأطر التقليدية للغة والهوية والثقافة والعادات في ظروف موائمة لتطورها، وعليه تتوافق حالة الأمن المجتمعي مع انتفاء التهديد على مكونات الهوية المجتمعية باعتبار التهديد للهوية تهديد مانع للتطور الداخلي الطبيعي العادي لهوية مجتمع ما. (Waeve & Buzan, 1993, p. 23)

التحليل بهذا الشكل يقودنا إلى أنَّ الأمن حسب المدرسة هو أمن الهوية أي الأمن الهوياتي المجتمعي، باعتبار أنَّ الأمن القومي للدول المتضمن للأمن المجتمعي هو أمن الأمة بلغتها وثقافتها وهويتها، بناء عليه تربط مدرسة كوبنهاغن للعلاقات الدولية ربطاً عضوياً بين الهوية والأمن، كما أنَّ الأمانة تعتبر المفهوم الكامن وراء الأمن المجتمعي.

يعد باري بوزان أول من اسقط مفهوم المعضلة الأمنية على النزاعات ذات الطابع الاثني في مؤلفه "المعضلة الأمنية والنزاع الاثني 1993م"، وحسبه تتمحور المعضلة الأمنية حول الهوية أي رؤية الجماعة المجتمعية لنفسها من منطلق "نحن" مثلاً نحن الأكراد في تركيا، حيث أنَّ الإدراك والذاتية لدى هذه الجماعة يمارس دوراً مهماً، ومكمن التحدي يتجسد في حالتها التطورية، والمسار العملي التفاعلي للتحكم في المطالب الملحة لهؤلاء واشباع حاجات معينه لهم من شأنه أن يقود إلى معضلة أمنية مجتمعية، وتُمثل المأزق الأمني المجتمعي أعلى مستويات الأمان المجتمعي عند مدرسة كوبنهاغن. (Buzan, Waever, & de Wilde, pp. 120-121)

وعليه تُصبح الهوية جوهر الصراع على المصالح وتعزيز الهيمنة، المسألة التي تتضح جلياً مع تغليب مظاهر "الأنا" على المظاهر التعاونية، نتيجة أنَّ سعي مجموعة لزيادة أمنها المجتمعي يُقابله رد فعل من الجماعة الثانية لشعورها بنقص أمنها، وهذا الأخير ينظر إليه على أنه يحد/يُنقص من الأمن المجتمعي للجماعة الأولى، ومنه سبب المأزق هو دافع الأمن لدى الجماعة مما يدفع لانتهاج سلوك معين لتعزيز أمنها يُفسر من طرف الجماعات الأخرى داخل المجتمع كخطوة عدائية ما يخلق بالنهاية حالة الفوضى داخل الدولة "مأزق الأمن المجتمعي".

من جهة أخرى، مسألة المأزق الأمني المجتمعي عند المدرسة مرتبطة بمفهوم "الدفاع المجتمعي"، فكلما تحسست جماعة خطراً يزداد تمسكها بلغتها وثقافتها وهويتها ومنه دفاعها عن بقاء واستمرارية وجودها الثقافي السياسي المعنوي أو حتى المادي، بالشكل الذي يُعزز من قدرتها على إعادة إنتاج تلك الهوية. (حمشي، صفحة 344)

بالنتيجة يصبح المجتمع الموضوع المرجعي للأمن الأكثر عرضةً للتهديدات، الذي تعد اللغة أهم خصوصياته، وتُصبح الهوية بدورها هي القيمة المهتدة، مما يجعل العلاقة وطيدة جداً بين متغيرات اللغة والهوية والأمن في العلاقات الدولية، وتعد أطروحات مدرسة كوبنهاغن من أبرز الأطروحات التي عالجت بالتحليل ظاهرة الأمان المجتمعي في الدراسات الأمنية.

IV- الخلاصة:

عمدت الدراسة إلى تقديم توصيف تحليلي للتعدد اللغوي وجدلية العلاقة بين التنفيع المعرفي والأمن الهوياتي للدول في الدراسات اللغوية، اتضح لنا من خلال الدراسة المعمقة للتعدد اللغوي التعقيد في الموازنة بين الابعاد العلمية المعرفية والأبعاد السياسية الأمنية في ظل توظيف عديد متغيرات الدراسة الجزئية عالية التداخل والتشابك في عملية التحليل.

ألقت الدراسة الضوء على تحليل مدرسة كوبنهاغن للأمن الهوياتي الذي يُبرز أهمية فهم التعدد اللغوي كجزء أساسي من الهوية الوطنية والثقافية للدول، وأولوية التعامل بحساسية مع مسألة التعدد اللغوي وإدارتها بشكل متوازن وفعال مما يُعزز الأمن المجتمعي والاستقرار السياسي - الاجتماعي للدول.

عمدنا من خلال الخاتمة تسجيل النتائج البحثية التالية:

- ارتبط إشكال الاستقرار السياسي بالإشكال المعرفي البحثي لتوظيفات اللغة منذ القدم، إلا أن دور اللغة في الممارسة السياسية تطور مع التغيرات في النظام الدولي واعتلاء مواضيع جديدة لأجندة الاهتمام الأمني "الأمن المجتمعي، الفواعل الدولية الجديدة، التنمية الانسانية وحقوق الانسان..".
- ترتبط التنمية البشرية في أحد أوجه فحواها بالتنمية اللغوية فأحد أهم شروط النهضة العلمية النهضة اللغوية، اللغة الأصل أولاً وأساساً وبالتبني المنهجي للتعدد اللغوي في اطار فاعلية معرفية ثانياً.
- كل سياسة لغوية لا بد أن تُراع مبادئ الهوية الوطنية وخصوصية التكوين المجتمعي الثقافي للدولة المعنية بالدراسة، وإلا كان مآلها الفشل وخلق الفوضى وتمييع الهوية ومنه اللأمن المجتمعي الذي ينتهي بمطالب انفصالية تهدد بقاء واستمرارية الدولة.
- تلعب السلطة السياسية دوراً مؤثراً جداً إن لم يكن حاسماً في أغلب الأحيان في ادارة "اللغة اللغوية" في مجتمعها، ضبطاً وتشريعاً لما تملكه من حق تسيير الأجهزة السلطوية والرقابة المجتمعية واستخدام العنف المشروع.
- أولوية الاهتمام بمسألة التعدد اللغوي باعتبارها تُشكل جزئية أساسية عند تبني صيغ استراتيجيات الأمن الهوياتي، وهو ما أكد عليه المنظور التحليلي لمدرسة كوبنهاغن.

بالنتيجة المسألة اللغوية تفرض نفسها كمسائل مرافقة للتطور الحضاري الانساني في ابعاده السياسية والاجتماعية والثقافية .. للدول والمجتمعات، وبناء على طبيعة التعامل مع مسألة التعدد الثقافي (مداخل تحليل وطنية أو دولية) تزيد درجة تعقيدها وحدّة الخوض التحليلي فيها، وعلى اساس ذلك السياق التحليلي يُطرح التعدد اللغوي إما يأتي داعماً لتمامها واستمراريتها (في حالة تبنيه بمنطق التنفيع المعرفي الرشيد)، وإما يكون سبباً في اندثار قيمة هوياتية لمجتمع وكيان سياسي إلى هويات سياسية مجتمعية جديدة (تبنيه بمنطق التفكك والانفصال). (الودغيري، 2014)

- الإحالات والمراجع :

- برنار صبولسكي، تر: عبد القادر ستقادي (2010). *علم الاجتماع اللغوي*. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية. ص 131.
- جوليت غرمادي، تر: خليل أحمد خليل (1990)، *اللسانة الاجتماعية*، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر، ص 32.
- الحسين أحمد بن فارس بن زكريا، (بلا تاريخ)، *معجم مقاييس اللغة*، (المجلد 4)، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، ص 29.
- طوليفسن، وجيمس، تر: محمد خطايي، (2007)، *السياسة اللغوية خلفياتها ومقاصدها*، الرباط، المغرب: مؤسسة الغني للنشر، ص 25.
- فلوريان كولماس، تر: خالد الأشهب وآخرون، (2018)، *دليل السوسيولسانيات*، لندن: الشركة البريطانية، ص 153.
- لويس كالفن، تر: حسن حمزة، (2008)، *حرب اللغات والسياسات اللغوية*، لبنان: المنظمة العربية للترجمة، ص 397.
- عبد الحق الودغيري، (2014) *لغة الأمة ولغة الأم - عن واقع اللغة العربية في بيئتها الاجتماعية والثقافية*، بيروت، دار الكتب العلمية، ص .
- عبد السلام المسدي، (2014)، *الهوية العربية والأمن اللغوي*، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ص .
- كمال بشر، (بلا تاريخ)، *علم اللغة الاجتماعي*، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، ص .
- محمد عفيف الدين دمياطي، (2017)، *مدخل إلى علم اللغة الاجتماعي*، أندونيسيا: مكتبة لسان العرب، ص 55.
- نعيمة المومالي، (2018)، *مقدمة في اللسانيات*، طرابلس: دار الطالب، ص 25.
- هارالد هارمان، تر: سامي شمعون، (2006)، *تاريخ اللغات ومستقبله*، قطر: المجلس الوطني للثقافة والفنون والتراث، ص 43.
- مقالات:
- محمد حمشي، (جولية، 2018)، *مدخل إلى المدارس الأوروبية في الدراسات الأمنية النقدية*، المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، (6)، 336-380.

1. Books

Single author	Barry Buzan, Ole Waever & Jaap de Wilde, (1998) , <i>Jaap de Wilde, Security a New Framework for analysis</i> , Boulder: Lynne Rienner. Heinrich Heine, (1997) , <i>Zur Geschichte der Rrligion und Philosophie in Deutschland: Reclam</i> , Berlin. Jef Huysmans, (2006), <i>The Politics Of Insecurity: fear, migration and asylum in the EU</i> , London & New York, Routledge. Leo Weisgerber, (1971), <i>Von den Krafen der deutschen Sprache</i> , (Band 1), Berlin: Grundzuge der inhaltbezogenen Grammatik. Karl Vossler, (1960) , <i>Geist und Kultur in der Spache : Schriften der Grgenwart</i> , (Band13/14), Berlin: Dobbeck Verlag Munchen.
Multiple authors	Ole Waeve, Barry Buzan, (1993) , <i>Identity, Migration, and the new security agenda in Europe</i> , New York: St. Martins Press.

1 . Articles

Article in a journal (one author)	Holger Stritzel, (2007) , Towards a theory of Securitization: Copenhagen and beyond, <i>European journal of international relations</i> , (3)13 .
Online-only supplemental material for articles	Jacques Leclerc, (22.12.2021), <i>L'aménagement Linguistique dans le mond recived from the site:</i> http://www.axl.cefan.ulaval.ca//